MERS
MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN-NAHAR
Date : 4-9-98
Photo No. : 261

حيرة سوريا

بقلم سمير قصير

المسؤولون السوريون في وضع لا يحسدون عليه: اليهم ترجع الكلمة الفصل لكنهم على ما يبدو في حيرة من امرهم. من يدري؟ قد يصل يوم تندم فيه سوريا على كونها "الناخب الوحيد" في انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية. فوحدانية القرار تزيد من حجم المسؤولية والحيرة تزيد معها حتى تقفز الى العلن.

اي مفارقة هذه التي تعيشها سوريا في لبنان؟ فهي لم تكن يوماً متحكمة بالسياسة اللبنانية كما اليوم، ومع ذلك لم يظهر عليها مرة مثل هذا الارتباك الذي ينم عليه الكلام المنسوب تارة الى هذا المسؤول في دمشق وطوراً الى ذاك. فضلاً عن التدخل اللبناني السافر، والمستنكر طبعاً، في الشؤون الداخلية السورية الذي باتت تجسده حرب "المكاتب الاعلامية"، وابرز فصلين فيها تصدي "المكتب الاعلامي" التابع للرئيس رفيق الحريري لمنتقدي نائب الرئيس السوري قبل اسبوعين ولجوء "المكتب الاعلامي" الخاص بالرئيس نبيه بري يوم امس الى عباءة وزير الخارجية السوري. في هذه المناسبة يحمل البيان الاخير خبراً لا يستهان به، اذا اخذناه على محمل الجد، فهو يجعل من السيد فاروق الشرع احد المسؤولين عن "الملف اللبناني" وهو الدور الذي لم نعهده فيه والذي لا يدعيه اصلا.

بيد ان مصدر الارباك الاكبر في تلمس صورة السياسة السورية الراهنة يأتي من المسافة بين "الكلام السوري الجديد" كما صار يوصف والمناورات التي ينشط بها ابرز شركاء دمشق في لبنان. فبينما ترتفع وتيرة "الكلام الجديد" حتى يصل الى حد الدعوة الى التجديد ليس فقط في الرئاسة "الاولى"، وانما ايضاً في الرئاسة "الثانية"، وربما "الثالثة"، تشهد الكواليس تحركات مناقضة تدور حول تعديل المادة ٤٩ من الدستور، سواء لجهة اقرار تمديد ثان للرئيس الهراوي او لجهة ترئيس قائد الجيش.

بالطبع: قد يكون مرد هذه التحركات الى رغبات مراكز القوى المختلفة في لبنان واسقاط هذه الرغبات على السياسة السورية على امل دفعها الى تبني مصالح فئوية محلية. والا: لما كان لهذا "الكلام الجديد" من معنى. ام تراها سوريا نفسها تخشى وقع اكتشافاتها الجديدة، فتتردد امام الاستنتاجات اللازمة؟ ذلك ان "الكلام الجديد" خطير، فهو لا يعني فقط تبديلا للطاقم المولج رعاية شؤون لبنان، بل تعديلاً جوهرياً في سلوكية الاطراف المنخرطين في ادارة العلاقة اللبنانية – السورية، وصولاً الى تنفيذ بند اتفاق الطائف المتعلق باعادة انتشار الجيش السوري. ولا يخفف من وطأة هذا الكلام كون التعديل المنشود هو لمصلحة سوريا في نهاية المطاف. لكن هذا لا يبرر ان يسعى من يدعي صداقة سوريا بين اقطاب السياسة اللبنانية الى الاستفادة من تردد دمشق للاستمرار في لعبة الاحجام العقيمة، ولاسيما ان العدول اليوم عن "الكلام الجديد"، والابقاء على نظام الحماية كما هو سيشكل في المقابل انتكاسة لسوريا نفسها.

لا داعي اذن الى المزيد من الحيرة. الخروج من المأزق مصلحة سورية بمقدار ما هو مصلحة لبنانية، والسياسيون القادرون على تجسيد التجديد متوافرون، اولاً في مجلس النواب، وكل تردد ينال من استقرار البلدين الشقيقين على حد سواء. فلم لا يصير "الكلام الجديد" اخيراً سياسة جديدة؟

سمير قصير